في الملاحظ فقط هذا المعنى لا يكون مانعا عن الترادف ثالثا
ان التعليل المذكور على تقدير تمامه لا يجدي لان عدم
التفاوت في نفس المعنى حاصل بين مفهوم من ومفهوم الذي
ومع ذلك بينهما بون بعيد من جهة الحكم حيث لا يصح الحكم على احدهما
دون الآخر فلم لا يجوز ان يكون الحال فيما نحن فيه مثل ذلك
بان تكون القضيتان المذكورتان متحدتان في نفس
معنى المحكوم به ومع ذلك يكون بينهما بون بعيد من جهة
المحكوم عليه باقتضاء احديهما في وجود هذا الآخر
ثم قال ذلك الفاضل بل نقول المقدمة القائلة
ان ثبوت الشيء للشيء يستدعي ثبوت المثبت له كلية
لا يستثني العقل منها شيئا من المفهومات كيف لا والمعدوم
المطلق ليس شيئا من الاشياء اصلا والمحمول الذي
يعتبرونه لا محالة شيء ذهني فيسلب عن المعدوم المطلق
وقد قال الشيخ كل موضوع للايجاب فموجود اما في
الاعيان واما في الذهن وانما اوجبنا ان يكون الموضوع
في القضايا الايجابية المعدولة موجودا لان نفس قولنا
غير عادل يقتضي ذلك ولكن لان الايجاب يقتضي ذلك

سواء كان نفس غير عادل يقع على الموجود والمعدوم
او لا يقع الا على الموجود فقد تبين ان الربط الثبوتي
يقتضي ثبوت المحمول ولكن لا مدخل لخصوصية المحمول في
ذلك الى هنا كلامه وفيه بحث اما اولا فلان قوله
كيف لا والمعدوم المطلق الخ لا يجدي في مقام التقريب
لان الثابت به لزوم الوجود للموضوع عند كل حكم ايجابي
والمدعى توقف كل حكم ايجابي على وجود الموضوع
وهذا اخص منه وثبوت الاعم لا يستلزم ثبوت الاخص
واما ثانيا فلانه ان اراد انه قد تبين مما نقله ان الربط
الثبوتي يقتضي في الواقع ثبوت الموضوع بلا مدخل
لخصوصية المحمول في ذلك فلا نم اذ ليس في الكلام المنقول
عن الشيخ ما يدل على ذلك بل هو تقرير لهذه الدعوى بعبارة
مفصلة ولئن اراد انه قد تبين منه ان الربط الثبوتي
يقتضي في زعم الشيخ ثبوت الموضوع بلا مدخل لخصوصية المحمول فيه
فمسلم ولكن لا يجدي لان المسئلة عقلية والمقام مقام تحقيق
لا تقليد والشيخ ليس ممن يصيب في كل ما يقول كيف وكتابه
المسمى بالنقدين مملو بالحشو والخطأ كما لا يخفى على من تأمل وانصف

Copyright © King Saud University